

نيجيريا

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

ضمانات الأمن السلبية

١ - تؤكد المجموعة مجدداً على أن إزالة الأسلحة النووية إزالةً تامةً هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتظل المجموعة مقتنعة بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر انتشارها واحتمال استخدامها سيظلان ماثلين أمامنا.

٢ - وريثما تتم إزالة الأسلحة النووية إزالةً تامةً، تجدد المجموعة تأكيدها على الحاجة الملحة إلى التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. وينبغي أن يكون هذا الصك واضحاً وموثوقاً به ولا يشوبه أي غموض، ويجب أن يستجيب لشواغل جميع الأطراف.

٣ - وتعتقد المجموعة أن هناك حاجة إلى الاعتراف بحق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عدم التعرض لهجوم بالأسلحة النووية أو لتهديد باستعمال هذه الأسلحة ضدها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتدعو المجموعة بشدة هذه الدول إلى الامتناع عن أي عمل أو تهديد من هذا القبيل سواء أكان ضمناً أم صريحاً. وهذا الموقف هو موقف المجموعة منذ أمد بعيد.

٤ - وتؤكد المجموعة استنتاج محكمة العدل الدولية بالإجماع فيما يخص وجود التزام بأن تُوَاصِلَ المفاوضات وتُختتم بنية حسنة وبشكل يفرضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

- ٥- وتسلط المجموعة الضوء على الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة ٥٤/٦٥ المعنون "تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" الذي أكد مجدداً على جملة أمور منها أن التعددية هي المبدأ الأساسي لمعالجة الشواغل المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار.
- ٦- وتظل المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي التي لا تحدد فقط أسساً منطقية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بل تتمسك أيضاً بمفاهيم لا يمكن تبريرها بشأن الأمن الدولي، تستند إلى تعزيز وتطوير سياسات التحالف العسكري المتعلقة بالردع النووي.
- ٧- وتعتقد المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالاستناد إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية مع مراعاة الأحكام التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لتزع السلاح هو بمثابة خطوة إيجابية وتدبير هام نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على مستوى العالم. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات تلاتيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندايا وسيمبالاتينسك وبمركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. وتعيد المجموعة التأكيد على أنه في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الأساسي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول في هذه المناطق ضمانات غير مشروطة بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.
- ٨- وتؤكد المجموعة مجدداً دعمها لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع الأسلحة النووية. ولهذا الغرض، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة إلى التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تم اعتمادها بتوافق الآراء. وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بموافقة المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.
- ٩- وفيما تعتقد المجموعة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي بمثابة خطوات إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في العالم، فإنها لا تؤيد الحجج القائلة بأن الإعلانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية هي إعلانات كافية، أو أن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فضلاً عن ذلك، ونظراً للقيود الجغرافية للضمانات الأمنية التي تُقدم إلى الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فهي لا يمكن أن تحل محل الضمانات الأمنية العالمية الملزمة قانوناً.

١٠ - وتذكّر المجموعة بأن مسألة المطالبة بالضمانات الأمنية قد أثّرت من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينيات، وتجسّدت هذه المطالبة في عام ١٩٦٨ أثناء المرحلة الختامية للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد رأت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية المجسدة في قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) غير كاملة ومتحيزة ومشروطة. ولا تزال المطالبة بتقديم الضمانات قائمة.

١١ - وتوافق المجموعة على أنه رغم وجود نُهج مختلفة، ينبغي مواصلة الجهود بخطى حثيثة من أجل إبرام صك عالمي وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية التي ينبغي أن تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى المجموعة أن إبرام مثل هذا الصك من شأنه أن يشكل خطوة هامة نحو بلوغ أهداف الحد من التسلح ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه.